كتـاب
حُــروفُ المَعَـاني
في تَحْقِيق نِسْبَتـه وَعِنْوانِـه

د. حسن حمـزة
جامعة النور/ ليون ـ فرنسا

صدر منذ أربع سنوات كتاب "حروف المعاني"[١] لأبي القاسم الزّجّاجي[٢]. وقد اعتمد محقق الكتاب في عمله على نسخة محفوظة في مكتبة "لاللي ٣٧٤٠"، مجاميع، موجودة في المكتبة السليمانية في استنانبول[٣]، فبذل جهداً مشكوراً في إخراج النص وفي التعليق عليه.

---

(١) أبو القاسم الزجاجي: كتاب حروف المعاني، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، منشورات مؤسسة الرسالة (بيروت)، ودار الأمل (إربد)، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م" ويقع الكتاب في سبع وثمانين صفحة. وقد ذيل بفهارس في خمس وأربعين صفحة، وصدر بمقدمة في ستين صفحة. وسوف نحيل على الكتاب بذكر الصفحة، وعلي مقدمة محقق الكتاب بذكر المقدمة ورقم الصفحة.

(٢) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المنسوب إلى شيخه الزجاج. لا تذكر المصادر التي بين أيدينا شيئاً عن ولادته، وأرجح أنها تقع في حدود أعوام ٢٧٠هـ- ٢٧٥/ ٨٨٤م-٨٨٩م. (انظر: حسن حمزة: Les theories grammaticales az-ZAGGGI "النظريات النحوية للزجاجي"، ص٣٥-٣٦) أما وفاته فذكر ابن خلكان أنه "توفي في رجب سنة سبع وثلاثين، وقيل تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين، والأول أصح" (وفيات الأعيان، ٣١٧/١). انظر ترجمة وافية له في دراستنا المشار إليها أعلاه، الجزء الأول، ص٣٤-٩٦، وفي كتاب مازن المبارك: الزجاجي، حياته وآثاره، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

(٣) مقدمة حروف المعاني ص٥٠.

غير أنني نظرت في الكتاب المنشور فوجدت فيه خللاً يحتاج إلى إصلاح، ومواطن لم **يهتد** فيها محققه إلى ما أظنه الحقَ – والحق أحقُ بأن يُتَّبَع – فكتبت هذا البحث، وقصرته على نقطتين:

الأولى: تحقيق نسبة الكتاب إلى الزجاجي

والثانية: تحقيق عنوان الكتاب.

أولاً: في تحقيق نسبة الكتاب:

جاء في الورقة التي تحمل عنوان المخطوط:

"كتاب فيه حروف المعاني لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره"

فتوقف محقق الكتاب أمام مسألتين يثيرهما هذا العنوان:

- الأولى قوله: "لأبي إسحاق الزجاجي"
- والثانية قوله: "ولغيره".

أما عن المسألة الأولى فكتب ما يلي:

"ذكر بروكلمان هذا الكتاب ضمن مصنفات الزجاج، ولعل هذا الوهم يعود إلى أن الورقة التي تحمل العنوان، وتسبق الورقة الأولى من المخطوطة، جاء فيها:

"كتاب فيه حروف المعاني لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره"

فقد وقع الخطأ في الكنية في قوله "لأبي إسحاق" فأوهم ذلك أن الكتاب للزجاج – لأنه هو أبو إسحاق – أما الزجاجي **فكُنْيَتُه** أبو القاسم (...) ولم تذكر كتب التراجم الأخرى هذا الكتاب للزجاج، بل ذكرته ضمن مصنفات **الزجّاجي**.

ومما يؤيد نسبة الكتاب إلى الزجاجي أيضاً، ما جاء في الورقة الأولى من المخطوطة، فقد جاء في مقدمتها:

"قال أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمة الله عليه"[١].

وقد أصاب محقق الكتاب في المسألة الأولى فالمؤلف المقصود في ورقة العنوان هو الزجاجي، لا الزجاج. وقد قدم عدداً من الأدلة يكفي لإثبات ذلك. كما أنه أصاب في ملاحظته أن قوله: "لأبي إسحاق" يوهم أن المقصود هو الزجاج. وقد أشار إلى أن بروكلمان قد ذكر هذا الكتاب ضمن مصنفات الزجاج، وذلك صحيح. إلا أنه ينبغي أن يقال – إحقاقاً للحق– إن العودة إلى ما كتبه بروكلمان تدل على أنه لم يقطع بنسبته إليه، فهو يقول في حديثه عن مؤلفات الزجاج:

"٦– **حروف المعاني: لاللي ٣٧٤٠ رقم ٧ (هكذا يذكر رشر في Abriss 155 ثم يضيف:**

"على حين نسبه في Mo VII. IO 7 إلى الزجاجي، وتابعناه على ذلك في الذيل ١: ١٧١"[٢].

وقد نقل محقق "حروف المعاني" هذا النص[٣]، ولكنه أغفل ما ذكره بروكلمان نفسه بعد صفحتين فقط في ترجمته للزجاجي، فقد ذكر بين مصنفاته:

"٤– حروف المعاني: لاللي ٣٧٤٠ (انظر MFO VII, IO7)"[٤] فأحال على المخطوطة نفسها وهي المخطوطة التي كان قد ذكرها ضمن مصنفات الزجاج.

---

(١) مقدمة حروف المعاني، ص٤٦.

(٢) كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، الجزء الثاني، ص١٧٢–١٧٣

(٣) مقدمة حروف المعاني، ص٤٦، الحاشية رقم ٢

(٤) تاريخ الأدب العربي، الجزء الثاني، ص١٧٥

أما ما ذكره محقق الكتاب من خطأ في الكنية في قوله: "لأبي إسحاق الزجاجي" **لأن الزجاجي كنيته أبو القاسم، فربما لا يكون خطأ في الكنية، كما قال[1]، إذ يجوز أن يكون قد وقع تصحيف في قوله:**

"لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره"

يراد به: "**لابن** إسحاق الزجاجي ولغيره".

لأن الزجاجي هو عبدالرحمن بن إسحاق، فيكون **الناسخ** قد كتب "لأبي" مكان "لابن" لأن صورتي الكلمتين متقاربتان.

أما المسألة الثانية التي يثيرها العنوان بقوله: "ولغيره" فقد كتب عنها محقق الكتاب ما يلي:

"فقوله "لغيره" يثير الوهم. ولكني لا أرى هذا الوهم صحيحاً أو يصمد أمام ما أوردته كتب الترجمة الكثيرة التي ترجمت للرجلين، التي ذكرت هذا الكتاب ضمن مصنفات الزجاجي. وكذلك فإن هذا الوهم يتلاشى أمام النقد الداخلي، والنظر في نص الكتاب ومضمونه. من ذلك:

- إنني نظرت في مواضع كثيرة في كتب أبي إسحاق الزجاج – التي طبعت ووصلت إلينا – فلم أعثر على تشابه بين ما في هذا الكتاب وما ورد في تلك الكتب (...).
- التوسع في بحث اللام (...).
- التوافق بين ما أورده الزجاجي في هذا الكتاب وما أورده في كتابه "الجمل في النحو (...).

---

(١) تقدير الخطأ في الكنية يقتضي التلفيق بين كنية أبي إسحاق الزجاج ولقب أبي القاسم الزجاجي.

- موافقة بعض آراء الكتاب لآراء الكوفيين (...) ونحن نعلم أن الزجاجي – لا الزجاج– هو الذي كانت ثقافته خليطاً من المدرستين (...).
- موافقة ما جاء في الكتاب "حروف المعاني" وما جاء في كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة (...) ومعلوم أن ابن قتيبة كانت آراؤه موافقة للكوفيين. ولم يكن الزجاج يتابع الكوفيين أو من شايعهم (...).
- زيادة إن المكسورة الخفيفة بعد "لما" (...).
- انفراده – تقريباً – بإيراد بيت الشعر التالي (...).
- نحس في هذا الكتاب روح أبي القاسم الزجاجي(١).

هذه هي حجج محقق الكتاب. وأنت ترى فيها أنه يصرف همه لإثبات أن **الكتاب للزجّاجي، وليس للزجاج. غير أن عنوان المخطوط:**

"كتاب فيه حروف المعاني لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره"

يثير – في نظرنا– مسألتين مختلفتين تستحقان الدراسة:

١- الكتاب للزجاجي أو لغيره (الزجاج).

٢- الكتاب للزجاجي ولغيره.

ويبدو أن محقق الكتاب لم يستطع الخلاص من المسألة الأولى، ولذلك فهو عندما ينتقل لمعالجة المسألة الثانية: "للزجاجي ولغيره"، يظل – في حقيقة الأمر– غارقاً في المسألة الأولى، يلح في دراستها حتى النهاية فيغفل المسألة الثانية ولا يدرس احتمال أن يكون المخطوط للزجاجي ولمؤلفين آخرين، كما تشير إليه ورقة العنوان. ويبدو أن هذه الفكرة ما خطرت قط بباله، فانحصر موضوع المناقشة عنده في نسبة الكتاب إلى الزجاجي أو إلى غيره، بصفة عامة، وإلى الزجاجي أو الزجاج، بصفة خاصة.

---

(١) مقدمة حروف المعاني، ص٤٧-٤٩.

أما ظاهر العنوان فيشير إلى الزجاجي وإلى مؤلف آخر أو مؤلفين آخرين ولا يلزم من هذا القول أن يكون الزجاجي قد اشترك في تصنيف الكتاب مع مؤلفين آخرين، كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، فذلك أمر غريب في زمان الزجاجي. وإنما يلزم منه أن يكون المخطوط قد جمع بين دفتيه ما كتبه الزجاجي عن معاني الحروف[١] وما كتبه غيره. ولا يلزم من هذا القول أن يكون المخطوط قد جمع أشتاتاً متفرقة وضع بعضها بإزاء بعض، فنسج منها كتاب. وإنما يلزم منه ألا يكون ما في المخطوط خالصاً للزجاجي.

ذكر ابن خير في فهرسته[٢] أن الزجاجي ألف كتاباً في "معاني الحروف" وأنا أزعم أن هذا الكتاب كان أساس المخطوط الذي نشر باسم "حروف المعاني"، فهو كالأصل له. ثم أضيف إلى هذا الأصل إضافات أخذت من غيره. وعلى ذلك يكون **الكتاب المطبوع للزجّاجي ولغيره كما تذكر ورقة عنوان المخطوط.**

إن مناقشة مضمون الكتاب المطبوع تدل على أن ما ذكرته هذه الورقة لم يكن **وهماً، وأن بعض الأدلة التي استخدمها محقق الكتاب للقطع بنسبته إلى الزجّاجي لا تحقق غرضه، بل هي أدلة على أن بعض ما جاء فيه لغير الزجاجي. فما أضيف إلى** الكتاب الذي ألفه الزجاجي يمكن أن يبحث في ثلاثة عناوين رئيسة:

١- باب الصفات:

جاء في الورقة الأخيرة من المخطوط:

"تم كتاب حروف المعاني والصفات[٣].

---

(١) سنناقش عنوان الكتاب في القسم الثاني من هذا البحث.

(٢) ص٣١٩

(٣) حروف المعاني، ص٨٧

و"الصفة" مصطلح غريب عن مصطلحات الزجاجي. يقول مهدي مخزومي إن حرف الصفة:

"عبارة كوفية، يعني بها الكوفيون حروف الخفض"[١].

وهو في هذا يتابع السيوطي الذي يقول إن الكوفيين يسمون حروف الجر:

"حروف الإضافة (...) وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم (...) وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات"[٢].

أما الزجاجي فينسب مصطلح الصفة إلى الكسائي (١٨٧هـ/٨٠٣م) الذي:

"يسمى الحروف الخافضة والظروف كلها الصفات"[٣].

وما جاء في الورقة الأخيرة من المخطوط من قوله: "والصفات" صدى **لموضوعات القسم الأخير منه. وقد لاحظ محقق الكتاب "نقطة جديرة بالتسجيل، وهي التوافق الواضح بين ما جاء في آخر هذا الكتاب، وما جاء في كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة، إذ يكاد يكون حديثه عن "دخول حروف الجر مكان بعضها" منقولاً بحروفه عن ابن قتيبة"**[٤].

والكلام كما قال. إلا أن ما وضعه بين مزدوجين من "دخول حروف الجر مكان بعضها" ليس عنواناً من عناوين كتاب "حروف المعاني". ولو أنه ذكر العنوانين اللذين وردا في كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة، وهما: "باب دخول بعض الصفات على بعض"، و "باب دخول بعض الصفات مكان بعض"[٥]، لكان كلامه

---

(١) مدرسة الكوفة، ص٣١٤

(٢) همع الهوامع، الجزء الثاني، ص١٩

(٣) كتاب اللامات، ص٥٢

(٤) مقدمة حروف المعاني، ص٣٠

(٥) أدب الكاتب، ص٥٣٤ و٥٣٦

أقرب إلى الصواب، ولفسر مجيء عبارة "والصفات في ذكر تمام المخطوط. إلا أنه قال:

"وربما جاء هذا التوافق من تأثر الزجاجي واهتمامه بكتاب ابن قتيبة، ولعل ما يؤيد ذلك أن الزجاجي صنف كتاباً في شرح خطبة "أدب الكاتب"[١].

بل إنه مضى إلى أبعد من ذلك حين رأى في توافق ما جاء في الكتابين دليلاً على نسبة "حروف المعاني" إلى الزجاجي، فقال:

"ومعلوم أن ابن قتيبة كانت آراؤه للكوفيين. ولم يكن الزجاج يتابع الكوفيين أو من شايعهم، وما في كتابنا هذا يقرر نقيض ذلك، مما يبعد احتمال نسبة الكتاب إلى الزجاج أو نفيها (كذا)، ويؤكد نسبته إلى الزجاجي"[٢].

لقد وضع محقق الكتاب نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما أن يكون الكتاب للزجاج، وإما أن يكون للزجاجي. فإذا بطل أن يكون للزجاج لما فيه من صلة بكتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة المعروف بكوفيته، فهو للزجاجي. وهذه النتيجة محكومة

---

(١) شرح الزجاجي خطبة "أدب الكاتب" لابن قتيبة. إلا أن هذه الخطبة لا تمت إلى كتاب حروف المعاني بصلة أو سبب. ومن ينعم النظر فيها ير أن الزجاجي لم يتابع ابن قتيبة فيها، ولم يذهب مذهبه. بل أنه يسفه رأيه حيناً (ورقة ٣٣)، ويحط من شأن كتبه حيناً آخر (ورقة ٤١ ظهر). ولا تقدم خطبة "أدب الكاتب" للزجاجي – في غالب الأحيان– سوى عناوين الموضوعات التي سيدرسها. انظر على سبيل المثال شرح الزجاجي لـ "اما" (ورقة ٢ وجه – ورقة ٧ ظهر)، وليس في أدب الكاتب عن هذا الموضوع سوى قوله: "أما بعد"، وشرح الزجاجي للمساحات، وهو شرح طويل (ورقة ٥٧ وجه – ورقة ٦٩ ظهر) وليس في مقدمة أدب الكاتب عن هذا الموضوع سوى قوله: "ولا بد له، يعني الكاتب، من نظره في الأشكال لمساحة الأرضين حتى يعرف المثلث القائم الزاوية والمثلث الحاد والمنفرج ومساقط الاحجار والمربعات المختلفات والقسي والمدورات".

(٢) مقدمة حروف المعاني، ص٤٨.

بداياتها، فلقد قيد محقق الكتاب نفسه، ورسم الإطار الذي يتحرك فيه فلا يستطيع أن يتخطاه. ولذلك لم يستطع أن يرى في الحديث الذي "يكاد يكون منقولاً بحروفه عن ابن قتيبة"[١] دليلاً على إضافة هذا الباب إلى كتاب حروف المعاني، **فيكون الكتاب – كما جاء في ورقة العنوان – للزجاجي ولغيره، فَعَدَّ ذلك** "توافقاً"، وعزاه إلى تأثر الزجاجي بابن قتيبة. غير أن عشرات الشواهد التي وردت بتسلسلها وشروحها في الكتابين تشهد أن ما بينهما يتعدى نطاق التأثر. ولو تأثر الزجاجي بابن قتيبة في هذا المقام لذكره كما ذكر الخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، إنما هو النقل بعينه" وسنمثل لهذا النقل بمثال واحد هو "باب دخول بعض الصفات على بعض"، وسننقل هذا الباب بحروفه عن كتاب "أدب الكاتب"، ونضع بين حاصرتين ما سقط منه في كتاب "حروف المعاني"[٢].

"**تدخل "من" على "عند". تقول: "جئت من عندك"، وتدخل**[٣] **على "على"**[٤] **أنشد الكسائي:**

باتَتْ[٥] **تنوشُ الحوضَ (نوشا) من على نَوشاً بـه تَقْطـعُ أجوازَ الفـلا**

وتدخل على "عن" قال ذو الرمة:

---

(١) مقدمة حروف المعاني، ص٣٠

(٢) لا يتسع المجال هنا لمقارنة نصوص الكتابين، ولذلك نكتفي بهذا المثال، ونحيل القارئ عليهما (انظر حروف المعاني ص ص ٦٥-٦٦ وص ص ٧٤-٨٧، وأدب الكاتب بتحقيق ماكس جرينر ص ص ٥٣٤-٥٤٧، وبتحقيق محمد الدالي ص ص٥٠٣-٥٢٠).

(٣) زيادة "من" في حروف المعاني.

(٤) زيادة "و" في حروف المعاني.

(٥) ورد هذا البيت في "الإبدال والمعاقبة والنظائر" للزجاجي كما يلي:

فهي تنوش الحوض نوشا من علا

واختلاف رواية البيت يعزز الاعتقاد بأن ما في حروف المعاني منقول عن أدب الكاتب.

إذا نَفَحَتْ مِن عن يمين المَشارقِ ...

(وقال القطامي:)

.... مِن عن يمين المحيّا نظرَةٌ فَبلُ

(قال) وتقول: "كنت مع أصحاب لي فأقبلتُ من مَعَهم"، و"كان معها فانتزعْتُه مِنْ مَعَها".

(وقال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: "أخذته من كم كان ذاك"[1]).

قال سيبويه: العرب تقول: "جئتُ مِن عليه" كقولك: "من فوقِه"، و"جئتُ مِن معه" كقولك: "من عنده".

(وقال مزاحم

عَدَتْ مِن عليه بعدما تَمَّ ظمؤُها تصِلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهَلِ)

وقال الكسائي: "مِن" تدخل على جميع حروف الصفات إلا على الباء واللام (و"في". وقال الفاء: ولا تدخل أيضاً عليها نفسها. قال) وإنما امتنعت العرب من إدخالها على الباء واللام (لأنهما قلتا فلم يتوهموا فيهما الأسماء) لأنه ليس من أسماء العرب اسم على حرف[2]. وأدخلت على الكاف لأنها في معنى مثل، (والباء تدخل على الكاف)[3].

قال الشاعر:

وَزَعتُ بِكَالهراوةِ اعوجيّ إذا وَنَتِ الركِابُ جرى وِثابا

---

(١) أضاف "و" في حروف المعاني. وأسقط قول الكسائي لأنه ليس موضع الشاهد هنا.

(٢) أضاف "واحد" في حروف المعاني.

(٣) يبدو أن هذه العبارة "والباء تدخل على الكاف" سقطت سهواً من حروف المعاني. وقد أسقطها ناسخ المخطوط أو ناقل النص عن كتاب أدب الكاتب، فموضع الشاهد في البيتين التاليين إنما هو دخول الباء على الكاف، كما جاء في أدب الكاتب.

وقال امرؤ القيس:

ورُحْنا بِكَابْنِ الماء يُجنب وسْطنا تَصَوَّبُ فيه العينُ طوراً وترتقي

كأنه قال[1]: "بِمِثْلِ ابنِ الماء". وأنشد سيبويه:

... وصالياتِ ككما **يُؤَثْفِينَ**

فأدخل الكاف على الكاف. وأنشد القاسم بن معن:

على كالخنيفِ السَّحقِ يدعو به الصدى"[2].

يبدو واضحاً من خلال هذا النص أن كتاب حروف المعاني ينقل حرفياً عن كتاب أدب الكاتب، فهو لا يغير فيه، ولا يضيف إليه شيئاً، ولكنه قد يختصر منه شاهداً، أو يسقط منه عبارة. والخلافات الطفيفة بين النسختين مما نجده في النسخ المختلفة للكتاب الواحد. أما "باب دخول بعض الصفات مكان بعض" في كتاب أدب الكاتب فلم يُنقل بأكمله في كتاب حروف المعاني، وإنما أخذت بعضُ أجزائه. وربما يعود ذلك إلى أن "الصفات" قد وردت فيه مبعثرة دون ترتيب، فهو لا يأخذ حرفاً فيعدد جميع الحروف التي يدخل مكانها، أو جميع الحروف التي تدخل مكانه، بل يقفز من حرف إلى حرف دون رابط فيقول:

"في" مكان "على" (...) و
"إلى" مكان "في" (...)
"على" مكان "عن". الخ.[3].

---

(١) في حروف المعاني "أي"

(٢) أدب الكاتب، ص ص٥٣٤-٥٣٦ في النسخة التي حققها ماكس جرينر، ص ص٥٠٣-٥٠٥ في النسخة التي حقّقها محمد الدالي.

(٣) أدب الكاتب، ص ص٥٣٦-٥٣٧ بتحقيق ماكس جرينر.

وقد أخذت بعض أجزاء "باب دخول بعض الصفات مكان بعض" من أدب الكاتب، ورُتبت في كتاب حروف المعاني حيث يُذكر الحرف الواحد وتُعدد الحروف التي يدخل هذا الحرف مكانها، فيقال – على سبيل المثال:

"إلى" مكان "في" (...)
"إلى" مكان "عند" (...)
"عن" مكان "على" (...)
"عن" مكان "بعد" (...)
"عن" مكان "من أجل" الخ.[١]

وربما كان هذا التوزيع الجديد لبعض أجزاء "باب دخول بعض الصفات مكان بعض" هو الذي أوهم أن ما بين الكتابين: كتاب أدب الكاتب وكتاب حروف المعاني، إنما هو توافق أو تأثر، وهو في الحقيقة نقل لا يُذكر مصدره. وما كان الزجاجي لينقل بابين من كتاب أدب الكاتب ثم يدعيهما لنفسه.

٢- باب اللام:

من بين الأدلة التي يستند إليها محقق كتاب حروف المعاني لإثبات نسبته إلى الزجاجي:

"التوسع في بحث "اللام" في هذا الكتاب توسعاً يلفت النظر، إذا قارناه ببحثه الأدوات الأخرى. فإذا ما تذكرنا اهتمام الزجاجي باللامات في هذا الكتاب، وإفراده كتاباً خاصاً باللامات، تعزز اعتقادنا أن الكتاب للزجاجي لا لغيره"[٢].

وأقول: إن الحديث عن "اللام" في حروف المعاني ليس للزجاجي، وإنما هو "لغيره". والأدلة على ذلك كثيرة سأكتفي بدليلين منها.

---

(١) حروف المعاني، ص ص٧٩-٨٠.

(٢) مقدمة حروف المعاني، ص٤٧.

أ- الدليل الأول:

يبدأ باب اللام في حروف المعاني كما يلي:

"اللام: تكون للملك والاستحقاق والاختصاص والأمر. وقال غيره[١]: اللامات المعنوية في الكلم على ثلاثة أقسام: الخ."[٢].

فَدَلَّ قوله: "وقال غيره" على أن الكلام لغير الزجاجي. وقد لاحظ محقق حروف المعاني هذه العبارة فعلق عليها في الحاشية:

"لعل كلاماً سقط قبل هذه العبارة، لأن السياق يشير إلى أن المصنف ذكر قولاً لأحد النحويين ثم أتبعه هذه العبارة"[٣].

وتعليقه يبطل استدلاله، لأن الحديث عن اللام يكون حينئذ لنحوي آخر، فلا يصح الاستدلال بحديثه لنسبة الكتاب إلى الزجاجي.

غير أن النص المشار إليه أعلاه يحتمل قراءة أخرى لا تدعو إلى تقدير كلام ساقط، فيعود الضمير حينئذ في قوله: "غيره" إلى الزجاجي لا إلى نحوي آخر، فكأنه قال: "وقال غير الزجاجي". وعلى ذلك يتم الانتقال كما يلي:

يبدأ الكتاب بقوله:

"قال أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي"[٤].

ويستمر الكلام للزجاجي حتى قوله:

"وقال غيره"[١].

---

(١) وضعنا خطاً ليس في الأصل.

(٢) حروف المعاني، ص٤٠.

(٣) حروف المعاني، ص٤٠، حاشية رقم ٦.

(٤) حروف المعاني، ص١.

الذي يشير إلى أن الكلام الذي يلي هذا القول منقول عن مؤلف آخر غير الزجاجي، فتكون عبارة: "وقال غيره" من الناسخ لا من المصنف. وهي عبارة تؤكد ما جاء في عنوان المخطوط من قوله أن الكتاب للزجاجي "ولغيره".

إن هذه القراءة الثانية للنص تجعل الكلام مستقيماً دون تقدير سقوط فيه، ولا يصح التقدير إلا إذا دعت ضرورة. ثم إن تقدير سقوط جزء من النص كان الزجاجي فيه ينقل قول أحد النحاة ثم انتقل إلى ذكر غيره، يعني أن الباب ليس له، وهو باب طويل يستغرق نحواً من عُشر الكتاب المطبوع[٢]. أفليس غريباً حقاً أن يغيب الزجاجي – مؤلف كتاب "اللامات" – في باب "اللام"، وأن يدرس معاني الحروف درساً مختصراً حتى إذا وصل إلى باب "اللام" خصص له جزءاً هاماً من كتابه، لا ليقول فيه ما يراه، بل لينقل فيه ما قاله غيره من النحاة؟

ب- الدليل الثاني:

جاء في كتاب حروف المعاني:

"اللامات المعنوية في الكلم على ثلاثة أقسام: متحرك لا يجوز إسكانه، ومتحرك يجوز إسكانه، وساكن يجوز تحريكه.

فالقسم الأول على ضربين: مفتوح ومكسور. والمفتوح على وجهين: أصلي، وفرعي.

والأصلي على ستة أضرب: الأول لام الابتداء الخ[٣].

---

(١) حروف المعاني، ص٤٠.

(٢) حروف المعاني، ص ص٤٠-٤٧.

(٣) حروف المعاني، ص ص٤٠-٤٧.

أما في كتاب اللامات فيقول الزجاجي: اللامات إحدى وثلاثون لاماً: "لام أصلية – لام التعريف– لام الملك– لام الاستحقاق– لام كي– لام الجحود– لام إنَّ– لام الابتداء– لام التعجب– لام تدخل على المقسم به– لام تكون جواب القسم– لام المستغاث– لام الأمر– لام المضمر– لام تدخل في النفي بين المضاف والمضاف إليه– لام تدخل في النداء بين المضاف والمضاف إليه– لام تدخل في الفعل المستقبل لازمة في القسم ولا يجوز حذفها– الخ[١].

فأنت ترى من مقارنة ما جاء في الكتابين أنّ معيار التصنيف ليس واحداً. فالزجاجي في كتاب اللامات يسرد أنواع اللامات سرداً لا تبويب فيه، وإنما يذكر أسماءها واحدة فواحدة. على أن في باب "اللام" في كتاب حروف المعاني تبويباً وتفريعاً غريبين عن منهج الزجاجي في التأليف. وهذا التبويب وهذا التفريع أشبه بعمل نحوي متأخر منه بعمل الزجاجي أو من هو في طبقته. وبعيد أن ينقل الزجاجي هذا العمل المبوب المفرع عن شيخ من أشياخه، أو عن نحوي من النحاة المتقدمين، فهم أبعد منه عهداً بهذا التبويب وهذا التفريع.

٣– الزيادات التي بين حاصرتين:

أعني بهذه الزيادات التعليقات التي وجدها محقق حروف المعاني في حواشي المخطوط، فأخلها في متن الكتاب بين حاصرتين لأنها – كما يقول–:

"بخط الناسخ وبالمداد نفسه ويقتضي تمام المعنى أن تكون ضمن متن الكتاب"[٢].

أما أن بعض حواشي المخطوط بخط الناسخ وبالمداد نفسه فأمر لا ننازعه فيه، وأما المنازعة ففي ما زعمه من أن تمام المعنى يقتضي أن تكون ضمن متن الكتاب.

---

(١) كتاب اللامات، ص ص٣–٥.

(٢) مقدمة حروف المعاني، ص٥١.

وأنا أزعم أن هذه الحواشي لغير الزجاجي، فمثلها كمثل باب "اللام"، وكمثل باب "دخول بعض الصفات مكان بعض"، بل إن أمرها أوضح لأنها جاءت في حاشية المخطوط وتلك جاءت في متنه. وليس صحيحاً أن السياق يقتضي إدخال هذه الحواشي في المتن وأن المعنى لا يتم إلا بها، لأنها – في غالب الأحيان– لا تقدم جديداً، فهي إما أن تضيف شاهداً لا نفع له سوى في تكثير شواهد النص، وإما أن تتحدث عن حرف درس في مكان سابق، وإما أن تضيف شرحاً قد يخل بالسياق ويفسده. وقد تتبعت هذه الزيادات في الكتاب المطبوع فوجدت أن حذفها لا يخل بمتنه، بل يجعله أكثر انسجاماً واتساقاً. وإليك مواضع هذه الزيادات:

أ– عقد الزجاجي باب لـ "لو" و"لولا" في كتاب حروف المعاني[١]. فإذا حذفت ما أضافه محقق الكتاب بين حاصرتين مما وجده في حواشي المخطوط، وجدت المتن الذي في كتاب الجمل للزجاجي[٢] بشروحه وتسلسله وشاهده، واستقام قوله متابعاً في حروف المعاني "وكذلك لوما، والا، وهلّا".

ب– درس المؤلف "أو" في حروف المعاني[٣]. وبعض شواهد هذا الباب موجود في كتاب الجمل[٤]. وقد أضيف هذا الحرف في مكان آخر من حاشية كتاب حروف المعاني. وقد جاء في متن المخطوط أن "أو" تكون شكاً، وتكون تخييراً، وتكون للإباحة، وتكون صرفاً، وتكون غاية بمعنى "حتى"، وتكون:

"إضراباً بمنزلة "بل"، نحو قوله تعالى: "أو يزيدون"[٥].

---

(١) حروف المعاني، ص ص٣–٥.

(٢) الجمل، ص٣١١.

(٣) حروف المعاني، ص ص٥٠–٥٣.

(٤) الجمل، ص١٨٦.

(٥) سورة الصافات (٣٧)، الآية ١٤٧.

وتجيء في شواذ الشعر بمعنى الواو.

أما في حاشية المخطوط فقيل عنها إنها تكون بمعنى التخيير، وتكون بمعنى "بل"، وتكون بمعنى الابهام، كقوله تعالى "[.....] وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون".

فكررت الحاشية معنيين من معاني "أو" التي وردت في المتن، وجعلت "ابهاماً" ما كان في المتن "إضراباً" بمنزلة "بل"[1] في قوله تعالى: "أو يزيدون".

ج- درس المؤلف "على" في حروف المعاني[2]، فقال عنها إنها تكون اسماً وفعلاً وحرفاً، وتجيء في مكان "من"، وتقع بمعنى "عند". ثم قيل عنها في موضع آخر[3] إنها لاستعلاء الشيء، وأحيل على الموضع الأول فقيل: "وقد ذكر كونها اسماً وحرفاً وفعلاً متقدماً". أما في حاشية المخطوط فقد جاء في أثناء الحديث عن "إلى":

على بمعنى "منذ" – بمعنى "إلى"، حسن، قول الشاعر [كذا]..."[4].

د- جاء في متن الكتاب في باب "عن":

"عن" مكان "على": قال ذو الاصبع [...]

"عن" مكان "بعد": منه [...]

"عن" مكان "من أجل": قال لبيد [...]

ثم أضيف من حاشية المخطوط ما يكرر هذه المعاني، فقيل:

---

(١) الابهام احد معاني "أو" عند البصريين، و"بل" أحد معانيها عند الكوفيين. "ولا يجوز ذلك عند البصريين" (انظر معاني الحروف للرماني، ص ص٧٨-٧٩).

(٢) حروف المعاني، ص٢٣.

(٣) حروف المعاني، ص٦٥.

(٤) حروف المعاني، ص٧٥.

"عن" مكان "بعد": كقوله [...]
وتستعمل بمعنى "اللام" نحو [...]
وبمعنى "على" كقوله [...][1]

هـ- جاء في متن المخطوط في باب "مِن" أنها تكون لابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون دالة على أن ما بعدها واحد في معنى جنس، وتكون دالة على ضرب من النعت، وقد تأتي بمعنى "الباء".

"وقد توضع موضع "على" كقوله تعالى: "ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا"[2]، أي "على القوم"[3].

ثم أضيف من حاشية المخطوط ما يكرر ذلك، فقيل:

"من" بمعنى "على". قال الله تعالى: "ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا".[4]

و- جاء في المتن قوله:
"في" بمعنى "من" [...]
"في" بمعنى "مع" [...]

ثم أضيف من حاشية المخطوط ما يضيف إلى هذه المعاني وما يكررها فقيل:

"في" بمعنى "الباء" [...]
"في" تكون بمعنى "نحو" [...]
وبمعنى "الباء" [...]

---

(١) حروف المعاني، ص ص٧٩-٨١.
(٢) سورة الأنبياء (٢١)، الآية ٧٧.
(٣) حروف المعاني، ص٥٠.
(٤) حروف المعاني، ص٨٢.

وبمعنى "إلى"
وبمعنى "من" [...][1].

ز- جاء في المتن بعد حديثه عن "اللام"[2]:
"الباء" بمعنى "على". قال عمرو بن قميئة.

وقد أضيف بين حاصرتين من حاشية المخطوط أن "الباء":

"بمعنى "على": "لو تسوى بهم الأرض"[3].
وبمعنى "على" أيضاً قوله تعالى: "ومنهم من إن تأمنه بدينار"[4]، على دينار".
فإذا حذفت ما أدخل في المتن من حاشية المخطوط وجدت الحديث الباقي منقولاً عن "أدب الكاتب" لابن قتيبة.

تلك هي الزيادات التي أخذها محقق الكتاب من حواشي المخطوط، فأدخلها في المتن، وهي ليست من صلب الكتاب في شيء، بل تشرك في الكتاب مؤلفاً رابعاً كان يعلق عليه.

ثانياً: في تحقيق عنوان الكتاب:

يقول محقق "حروف المعاني في تحقيق عنوان الكتاب:

"ذكر بعض من ترجم للزجاجي" أن له كتاباً اسمه: "معاني الحروف" وفي ذلك تحريف.

---

(١) حروف المعاني، ص ص٨٢-٨٤.
(٢) حروف المعاني، ص ص٨٥-٨٧.
(٣) سورة النساء (٤)، الآية ٤٢.
(٤) سورة آل عمران (٣)، الآية ٧٥.

فعنوان الكتاب الصحيح: "حروف المعاني"، يؤكد ذلك ما جاء في ورقة العنوان التي قبل الورقة الأولى من المخطوطة، إذ جاء فيها:

"كتاب فيه حروف المعاني لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره" وجاء في آخر المخطوطة: "تمّ كتاب حروف المعاني والصفات" فقد ذكر – كما نرى– في موضعين أن اسمه كتاب "حروف المعاني" لا معاني الحروف.

وقد ذكره بروكلمان وغيره باسم "حروف المعاني". كما نبه الدكتور مازن المبارك إلى ذلك، وهو – كما ذكر– خطأ، قد يقع في فهارس المكتبات العامة، فيقع بعض المترجمين فيه"[١].

إن لجوء محقق كتاب "حروف المعاني" إلى تنبيه الدكتور مازن المبارك في غير محله، فهو يوحي بأن المبارك يتبنى وجهة نظره في عنوان الكتاب. فإذا رجعت إلى ما ذكره مازن المبارك في تحقيقه لكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي[٢] وإلى ما كتبه عن "الزجاجي، حياته وآثاره"[٣]، وجدت أنه يسمي الكتاب "معاني الحروف" لا "حروف المعاني"، وأنه لم يقصد في تنبيهه المشار إليه أعلاه ما توحي به العبارة الملبسة لمحقق كتاب حروف المعاني، وإنما يقصد به الخلط بين الزجاج والزجاجي، إذ نسب كتاب "فعلت وافعلت" إلى الزجاجي، وهو من تصنيف الزجاج. ولا علاقة لتنبيهه بعنوان كتاب الزجاجي، إنما هو تلفيق محقق كتاب حروف المعاني بين موضوعين: أولهما نسبة الكتاب، وثانيهما عنوانه.

أما قوله:

---

(١) مقدمة حروف المعاني، ص ص٤٥-٤٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص٧.

(٣) الزجاجي، حياته وآثاره، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٤، ص٦٠٢.

"وقد ذكره بروكلمان وغيره باسم "حروف المعاني"[١].

فلنا عليه ملاحظتان:

أولاهما أنه لا يسمي أحداً غير بروكلمان. وكان حرياً به- في موضع نزاع كهذا الموضع- أن يسمي أصحاب التراجم الذين ذكروا ذلك. وربما قصد بقوله: "وغيره" بعض من ترجم للزجاجي في زماننا هذا، لأن كتب التراجم القديمة كالفهرست لابن النديم (٣٨٦هـ/٩٩٥م) ومعجم الأدباء لياقوت الرومي (٦٢٧هـ/١٢٢٩م)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٦٨١هـ/١٢٨٢م) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٨٧٣هـ/١٤٦٩م)، وبغية الوعاة للسيوطي (٩١١هـ/١٥٥م)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ/١٦٥٧م) وشذرات الذهب لابن العماد (١٠٨٩هـ/١٦٩٢م) لم تذكر هذا الكتاب بين مصنفات الزجاجي. والوحيد الذي ذكره من الأقدمين – فيما أعلم- هو ابن خير (٥٧٥هـ/١١٨٠م) في فهرسته[٢]، وقد ذكره باسم "معاني الحروف" لا باسم "حروف المعاني". وقد أشار إلى ذلك محقق كتاب حروف المعاني في إحدى حواشيه[٣]، ولكنه اعتبر ذلك تحريفاً في عنوان الكتاب.

وثانيتهما أن كلام بروكلمان يدل على أنه رجع في تسميته للكتاب إلى المخطوط الذي اعتمد عليه الدكتور الحمد في تحقيقه، فأخذ ما جاء في ورقة العنوان. ولذلك نسب الكتاب إلى الزجاج ثم إلى الزجاجي[٤].

---

(١) مقدمة حروف المعاني، ص٤٥.

(٢) فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه، ص٣١٩.

(٣) مقدمة حروف المعاني، ص٤٥، الحاشية رقم ١.

(٤) تاريخ الأدب العربي، الجزء الثاني، ص١٧٢-١٧٥.

وقد رجع فؤاد سزكين إلى المخطوط نفسه في ترجمته للزجاجي[١] فسمى الكتاب: "حروف المعاني والصفات" وفاقاً لما جاء في آخر المخطوط من قوله: "تم كتاب حروف المعاني والصفات"[٢].

وما ذكره بروكلمان شبيه بما ذكره سزكين. وهو لا يشكل دليلاً إضافياً يمكن لمحقق الكتاب أن يعتمد عليه في تأييد وجهة نظره، لأن كلام المؤلفين منقول عن المخطوط الذي أخرجه محقق الكتاب، فالدليل واحد لأن المصدر واحد، وتعدد الناقلين عن المصدر الواحد لا يكثر الأدلة.

إن جميع الذين سموا الكتاب "حروف المعاني" رجعوا إلى مخطوطة "لاللي ٣٧٤٠" بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة نقلاً عمن رجع إليها. أما الذين سموا الكتاب "معاني الحروف" فقد رجعوا إلى ما ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة.

نحن إذن أمام دليلين لا ثالث لهما حتى الآن: ما جاء في ورقة عنوان المخطوط، وما جاء في فهرسة ابن خير. ولا مفر من الاعتراف بأننا لو تركنا دون دليل ثالث لتساوى الدليلان عندنا، وربما رجح الدليل الأول فهو لعمري دليل قوي. وما كان لما ذكره ابن خير في فهرسته أن يبطله إلا إذا عثر على أدلة أخرى تسمح بالقطع أو بغلبة الظن. وقد وجدنا في متن الكتاب دليلين قويين يعززان قول ابن خير، ويبعثان على الاعتقاد بأن عنوان كتاب الزجاجي "معاني الحروف". أما الدليل الأول فمأخوذ من ظاهر كلام المصنف، وأما الدليل الثاني فمستخرج من مادة الكتاب ومن طريقة المصنف في شرحها:

١ – الدليل الأول:

---

(١) Geschiche des arabischen schrifttums، الجزء التاسع، ص٩٤.

(٢) حروف المعاني، ص٨٧.

يبدأ المصنف كتابه بخطبة قصيرة هذا نصها:

"قال أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمة الله عليه:

أما بعد، حفظك الله وهدانا وإياك للسداد، ووقفنا وإياك في ما نحاول ديناً ودنيا للرشاد، فإنك سألتني أن أضع لك كتاباً أشرح لك فيه جميع معاني الحروف[١] وعلى كم وجه يتصرف الحرف منها، فأجبتك إليه، وأحسنت عوناً عليه"[٢].

فالكتاب في "معاني الحروف" كما يدل عليه ظاهر كلام المصنف في خطبته. وقد استعان محقق الكتاب بهذه الخطبة في تحقيق نسبة الكتاب إلى الزجاجي، كما استعان بها في شرح مادة الكتاب، إلا أنه أهملها حين وصل إلى مسألة تحقيق العنوان، بل إنه لم ينتبه – فيما يبدو– إلى الفارق بين "معاني الحروف" و"حروف المعاني" حين نقل خطبة الكتاب في أثناء شرحه لمادته، فقال:

"مادة الكتاب:

يعبر اسم الكتاب عن مضمونه، فقد أسماه مصنفه "حروف المعاني" وجاء في آخره: "تم كتاب حروف المعاني والمصنفات".

وجاء في خطبة الكتاب: (...) أما بعد، فإنك سألتني أن أضع لك كتاباً أشرح لك فيه جميع معاني الحروف[٣]. (...) بين المصنف أنه وضع الكتاب استجابة لسؤال سائل طلب منه وضع كتاب يشرح فيه معاني الحروف[١]، فالتزم ذلك، ووضح المعاني التي يؤديها كل حرف على حدة"[٤].

---

(١) وضعنا خطاً ليس في الأصل.

(٢) حروف المعاني، ص ١

(٣) وضعنا خطاً ليس في الأصل.

(٤) مقدمة حروف المعاني، ص ٢١

فأنت ترى أن مضمون الكتاب في معاني الحروف، ولا يستقيم أن يقال إن اسم الكتاب يعبر عن مضمونه إنْ سماه مصنفه "حروف المعاني". ولو أن محقق الكتاب انتبه إلى هذه المسألة لسمى الكتاب "معاني الحروف" وفاقاً لما جاء في مقدمة المخطوط. كيف لا وهو يوافق ميرى عبودي فتحي في قوله عن مسألة تحقيق عناوين المخطوطات إنه عند اضطراب العناوين ف "العنوان الأكثر صحة هو الذي يكون في المقدمة، ولا يمكن الشك فيه"؟[1].

٢- الدليل الثاني:

أما الدليل الثاني، وهو وثيق الصلة بالدليل الأول، فيستخلص بعد إنعام النظر في مادة الكتاب. فقد بر المؤلف بوعده، فأجاب السائل إلى ما سأله من شرح معاني الحروف. وهو في شرحه للحرف يصرف همه إلى معناه. فإن أشار أحياناً إلى عمله فذلك استطراد، وخروج عن منهج الكتاب. ولذلك فلا حديث فيه عن حروف الابتداء، ولا عن حروف النصب ولا عن حروف الجزم الخ. مما نجده في كتب النحو وفي كتاب الجمل للزجاجي نفسه. فالمؤلف يقصر كتابه على درس معاني الحروف لا على درس حروف المعاني. عنيت بذلك أنه لا يتناول من الحروف إلا جانباً واحداً من جوانبها، هو درس معانيها. أما الجوانب الأخرى التي يهتم بها النحاة من إعمال أو إهمال أو إلغاء، ومن تقديم أو تأخير أو توسيط، فليس لها سوى حضور باهت في الكتاب. والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر ثلاثة منها، ونترك الباقي لتجنب الإطالة، ولأن في ما نذكره كفاية:

أ- المثال الأول:

جاء في كتاب حروف المعاني:

---

(١) مقدمة حروف المعاني، ص ص ٤٦-٤٧.

"كان[1]: عبارة عن حدوث الأفعال المنقضية كقولك: "خرج زيد، فتقول: قد كان ذلك (...).

(١) في حروف المعاني "سبع وثلاثون ومائة أداة (انظر المقدمة، ص ٤٤) بينما لا يتجاوز حروف المعاني في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ/١٣٦٠م)، وهو من أكثر الكتب شمولاً واتساعاً في هذا الموضوع، تسعة وتسعين حرفاً. وسبب ذلك أن الزجاجي يدرس في كتابه غير ما اصطلح النحاة، ومنهم الزجاجي نفسه، على تسميته "حروف المعاني" ففيه، على سبيل المثال لا الحصر، "كل" وهي اسم في الجمل (ص ص ٦١-٦٢)، و"صه" و"مه" وهما اسمان في الإيضاح (ص ٥١)، و"نعم" و"بئس" وهما فعلان في الجمل (ص ص ١٠٨-١٠٩)، و "أمام" و"بين" وهما ظرفان في الجمل (ص٦١). فالزجاجي لا يتناول في كتابه حروف المعاني فحسب، بل الكلمات التي تشبه الحروف أيضاً. وهذه الكلمات – في الغالب – وحدات جامدة لا تتصرف تصرف الأسماء والأفعال أما "كان" ففعل متصرف، وقد ذكرها الزجاجي في كتاب الجمل في باب "الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار" (ص ٤١) فاعتقد هنري فليش لذلك أن الزجاجي يضع "كان" وأخواتها بين الحروف" (Traite de philologie arabe) الجزء الثاني، ص٦٠٠)، كما اعتقد ذلك من قبله السيوطي الذي قال:

"ذهب الزجاجي إلى أن "كان" وأخواتها حروف" (همع الهوامع، الجزء الأول، ص١٠).

والصحيح أنها عند الزجاجي فعل بدليل قوله في إعراب: "ما كان أحسن زيداً" "ما" رفع بالابتداء، و "كان" فعل ماض في موضع خبر الابتداء واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها. فإن أخرتها فقلت: "ما أحسن ما كان زيد" فالوجه الرفع، والتقدير: "ما أحسن كون زيد" تكون "ما" مع الفعل بتأويل المصدر" (الجمل، ص١٠٣).

فقد صرح بفعليتها في موضعين. أما ذكرها في باب "الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار" فربما كان ذلك لأنها أشبهت الحروف. (انظر: حسن حمزة Une grammaire arabe du X siecl: Le Kitab al Idah d'az - ZAGGAGI، ص١٨٠-١٨٥).

أمسى: لها وجهان: بمعنى استيقظ ونام (كذا) في الاكتفاء باسم واحد، فتقول: أَمسى زيد، أي صار في وقت المساء. والثاني تطلب فيه الخبر، كقولك أمسى زيد عالماً، أي أتى عليه المساء وهو عالم.

أصبح وأضحى: بمنزلة أمسى.

ظلَّ: معناه فعل الفاعل نهاراً، الخ.[1] فهو كما ترى، لا يتحدث هنا إلا عن معاني هذه الأفعال التي يسميها حروفاً، وليس يعنيه فيها ما عدا ذلك مما تراه في كتابه: الجمل حيث يقول عنها:

"ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، وتوسيطها، لأنها متصرفة (...) واعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف (...) ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل (...) فإن جئت بعد المرفوع بخبر نصبته، وكان الخافض صلة له (...) وإن جئت بعد اسم "كان" باسم هو بعض الأول كان لك فيه وجهان (...) وإذا تقدم اسم "كان" عليها رفع بالابتداء. الخ[2].

إن مقارنة ما جاء في "حروف المعاني" بما كتبه الزجاجي في "الجمل" تظهر بجلاء أن مادة الكتابين ليست واحدة، وأن الكتاب الأول يقتصر على معاني الحروف.

ولا يقتصر الخلاف بين الكتابين على المادة فحسب، بل هو يتخطى ذلك إلى عرض المادة المدروسة، وإلى طريقة تبويبها. وسنمثل لذلك في ما يلي:

ب- المثال الثاني:

---

(١) حروف المعاني، ص ص ٦-٧.

(٢) الجمل، ص ص ٤١-٥٠.

يعقد الزجاجي في الجمل باباً "للحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر"[١] وهو باب شديد الشبه بسابقه، عنيت "باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار"، يجمع فيه "إنّ" و"أنّ" ولكنَّ و"كأنّ" و"ليت" ولعل". فيقول بعد أن يذكر معانيها:

هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر (...) وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي (...) واعلم أنه إذا كان خبر هذه الحروف حرف خفض أو ظرفاً جاز تقديمه على الاسم. الخ."[٢].

فهذه الحروف – كما يقول الزجاجي – مختلفة المعاني. تفيد التوكيد والاستدراك والتشبيه والتمني والترجي. إلا أنها، على اختلاف معانيها، تشترك في أنها "تنصب الاسم وترفع الخبر" ولذلك جمعت في باب واحد. فالمعيار معيار شكلي لا يهتم إلا بحركة الإعراب.

أما في كتاب "حروف المعاني" فالمعيار معيار معنوي، وإذا شئنا أن نكون أكثر احتراساً اكتفينا بحكم سلبي نلاحظ فيه غياب معيار شكلي، فينحل الرباط الذي كان معقوداً في كتاب الجمل، ويتفرق ما كان مجتمعاً فيه، فتدرس الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر مشتتة في مواضع متفرقة منه:

"إن: المشددة المكسورة. لها موضعان: تكون تحقيقاً وصلة للقسم (...) وتكون بمعنى "أَجَل" فلا تعمل شيئاً"[٣].

أنّ: المشددة المفتوحة: تكون مع صلتها بمعنى اسم علم (كذا) يحكم عليه بالإعراب (...) وتكون بمعنى "لعل"[١].

---

(١) الجمل، ص ص ٥١-٥٦.

(٢) الجمل، ص ص ٥١-٥٢.

(٣) حروف المعاني، ص٥٦

كأنّ: لها ثلاثة أوجه: تكون تشبيهاً وشكاً وتكون مخففة"[٢].

ليت: تمن[٣].

لعل: لها ثلاثة أوجه: تكون شكاً وإيجاباً واستفهاماً (...) ولها معنى رابع وهو الترجي[٤].

أما "لكنَّ" فلا يفرد لها مكاناً خاصاً بها، بل يدرسها مع "لكنْ" لأن معناهما واحد، وهو معنى "استدراك بعد الجحود"[٥].

ج- المثال الثالث:

وعلى عكس ما في المثال الثاني، يجمع الزجاجي في كتاب "حروف المعاني" ما كان أشتاتاً مفرقة في كتاب الجمل، فيجمع بعض حروف النفي التي تدرس مفرقة "على أبواب الإعراب"[٦] ممزقة شر ممزق في كتب النحو، فتتوالى في صفحة واحدة من كتاب حروف المعاني أربعة منها. يقول:

"لن: تنفي المستقبل، كقولك: "لن يخرج زيد غداً".

"لم: لنفي الماضي بالمعنى[٧]، كقولك: لم يخرج زيد".

ليس: نفي للحال والاستقبال.

---

(١) حروف المعاني، ص ص٥٦-٥٧.

(٢) حروف المعاني، ص٢٨

(٣) حروف المعاني، ص٥

(٤) حروف المعاني، ص٣٠

(٥) حروف المعاني، ص ص١٥-١٦.

(٦) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ص٣-٥.

(٧) وضعنا خطاً ليس في الأصل.

لا: نفي للمستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي لئلا تشبه الدعاء. ألا ترى أنك لو قلت: "لا قام زيد" جرت كأنك دعوت عليه؟"[١].

يبدو واضحاً من خلال هذه الأمثلة أن المصنف لا يهتم بعمل الحرف، وإنما يهتم بمعناه. وحديثه عن "لم" بالغ الدلالة على ذلك، فهو لا يتحدث عن جزمه للفعل المستقبل، بل عن نفيه "للماضي بالمعنى"، فدل على أن معنى المضي المنفي هو الذي يعنيه. ولو شاء الزجاجي أن يدرس حروف المعاني لا معاني الحروف لاستوقفته جوانب أخرى في حروف النفي كنصبها للفعل أو جزمها له، وعلامات ذلك، وشروطه، ولاستوقفه تصنيف آخر لهذه الحروف قريب من تصنيفه في كتاب الجمل، فَجَعَلَ:

لن: في باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة[٢].

ولم: في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة[٣].

وليس: في باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[٤]، وفي باب الاستثناء[٥].

ولا: في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة[٦]. وفي باب النفي بـ "لا"[٧].

---

(١) حروف المعاني، ص٨

(٢) الجمل، ص١٨٢

(٣) الجمل، ص٢٠٧

(٤) الجمل، ص٤١

(٥) الجمل، ص٢٣٠

(٦) الجمل، ص٢٠٧

(٧) الجمل، ص٢٣٧

ولكنه شاء أن يدرس معاني الحروف فسمى كتابه – كما ذكر ابن خير في فهرسته – "معاني الحروف". أما "حروف المعاني" الموجودة على ورقة عنوان المخطوط، فليس من الزجاجي – على ما نزعم– وإنما هو من عمل الناسخ، أو من عمل من جمع في المخطوط ما هو للزجاجي وما هو لغيره. ويعزز زعمنا قوله في آخر المخطوط:

"تم كتاب حروف المعاني والصفات"(١).

فالتسمية ليست من الزجاجي لأن الصفة ليست من مصطلحاته(٢).

وعلى ذلك، فإننا نرى أن الكتاب المطبوع باسم "حروف المعاني" لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي يتضمن النصوص التالية:

١- كتاب "معاني الحروف" لأبي القاسم الزجاجي، وهو النص الأساسي والعمود الفقري في الكتاب المطبوع باسم "حروف المعاني"، ويستغرق كتاب الزجاجي نحواً من سبعين بالمائة من الكتاب المطبوع.

٢- باب "اللام" المنقول عن أحد النحويين. وقد أشير إليه في متن الكتاب بعبارة: "وقال غيره"(٣) وهو يشكل نحواً من عشر الكتاب المطبوع.

---

(١) حروف المعاني، ص٨٧.

(٢) ورد هذا المصطلح في أربعة من عناوين كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، "باب دخول بعض الصفات على بعض"، و"باب دخول بعض الصفات مكان بعض"، و"باب زيادة الصفات"، و"باب إدخال الصفات وإخراجها" (أدب الكاتب ص ص٥٣٤-٥٥١ بتحقيق جرينر، وص ص٥٠٣-٥٢٥ بتحقيق الدالي).

(٣) حروف المعاني، ص٤٠.

٣- "باب دخول بعض الصفات على بعض" و"باب دخول بعض الصفات مكان بعض" المنقولين عن كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، وهما يشكلان نحواً من عشر الكتاب المطبوع.

٤- تعليقات متفرقة في حواشي المخطوط أدخلها محقق الكتاب في متنه بين حاصرتين، وهي تشكل نحواً من عشر الكتاب المطبوع.

هذه خلاصة ما رأيته في نسبة كتاب "حروف المعاني" إلى الزجاجي، وفي عنوانه. ولا شك في أن العثور على نسخة من "معاني الحروف" للزجاجي أمر ضروري لإصلاح الخلل الواقع في الكتاب المطبوع.

حسن حمزة
جامعة النور/ ليون٢
فرنسا

المراجع

١- المراجع العربية:

- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبدالحليم النجار، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥١.
- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.

- ابن خير الإشبيلي: فهرسة ما رواه عن شيوخه، المكتب التجاري، بيروت، ومكتبة المثنى، بغداد، والخانجي، القاهرة الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣.
- الرّماني: معاني الحروف، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الزجاجي: الإبدال والمعاقبة والنظائر، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

الجمل في النحو، مؤسسة الرسالة (بيروت) ودار الأمل (إربد) الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

حروف المعاني، مؤسسة الرسالة (بيروت) ودار الأمل (إربد). الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

شرح مقدمة أدب الكاتب، مخطوط في دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم ٣٩ ش أدب. عنوان المخطوط: تفسير رسالة ابن سعيد في أدب الكاتب.

اللامات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

همع الهوامع، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

- ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠-١٣٥١هـ/١٩٣١-١٩٣٢م.
- ابن قتيبة: أدب الكاتب، تحقيق ماكس جرينر، مطبعة بريل، لندن، ١٩٠٠، مصورة بدار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. وبتحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- مازن المبارك: الزجاجي، حياته وآثاره، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٤، سنة ١٩٥٩م. ص ص ٢٥٦-٢٧٢ و٤٣١-٤٤٦ و٦٠٢-٦٠٩، والمجلد ٣٥، سنة ١٩٦٠م ص ص٦١-٧٨ و٣٣٤-٢٤٤، وقد جمعت هذه المقالات في كتاب، دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
- مهدي مخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١م.
- ابن النديم: الفهرست، ليبزيغ، ١٨٧١م.
- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م.
- ياقوت الرومي: إرشاد الأريب إلى معرفة الغريب، أو معجم الأدباء، تحقيق **مرجليوث**، الطبعة الثانية، ١٩٢٣م.

٢- المراجع الأجنبية:

- FLEISCH Henri : **Traite de philologie arabe**, Imprimerie, Beyrouth, 1961, 1979.
- HAMZE Hassan: **Une grammaire arabe du X' siecle: le kitab al - Idah d'az ZAGGAGI** these de doctorate de 3' cycle, Vniversite de provence, 1983.

: **Les theories grammaticales d'az – ZAGGAGI** these de doctorat d'Etat. Universite Lumiere/ Lyon 2، 1987.

- SEZGIN Fuat: **Geschichte des arabischen schrifttums, Lei - den, E. J. Brill, 1984**.